المجتمع الجزائري في ظل الاستعمار الفرنسي

د. محمد مدان
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع
جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

كانت الدولة، في العهد العثماني –في الجزائر– متقوقعة على نفسها داخل هياكلها الإدارية، بل نستطيع القول، أنها كانت تحيا على هامش المجتمع. لأنها عجزت عن بناء مجتمع متماسك، تستطيع التمفصل حوله. لما دقت فرنسا، أبواب الجزائر سنة 1830، سقطت سلطة الداي كأوراق الخريف. لم تواجهها طبقة اجتماعية تدافع عن مصالحها، ولا متطلبات السوق الوطني. لكن واجهتها مختلف القبائل بالجهاد المقدس. الشيء الذي يؤكد بأن القبيلة أو العشيرة، هي الحقيقة السياسية الثابتة والراسخة في المجتمع. مادامت الظروف الموضوعية لتبلور مجتمع طبقي تتمفصل حوله الدولة كانت منعدمة.

كان هذا الوضع الاجتماعي المهلهل والمتجزئ – الذي حال دون بلورة وعي وطني واستراتيجية كفاحية قومية –سببا جوهريا في انهيار المقاومة الشعبية، التي لم تكن مؤهلة لمواجهة جيوش منظمة ومهيكلة للدفاع عن مصالح الرأسمالية الأوربية. مما أدى إلى هيمنة الاستعمار وتغلغله في ثنايا المجتمع، وإحداثه تأثيرات سوسيو اقتصادية وثقافية على هيكل النظام الاجتماعي في الجزائر

إن هذه التأثيرات التي أحدثها الوجود الفرنسي سوف نتعرض إليها في هذا البحث من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

-تفكيك البنية الاجتماعية:

-تناقضات النظام الرأسمالي:

أولا : تفكيك البنية الاجتماعية للجزائريين:

رغم قوة المقاومة الشعبية للاستعمار الفرنسي وتجددها، إلا أن ظروفا موضوعية مرتبطة بالبنية الاجتماعية آنذاك جعلتها، عاجزة عن الصمود في وجه نظام طبقي يُمثل مصالح الرأسمالية الفرنسية.

إن الاستعمار الفرنسي، من موقع تجربته واحتكاكه مع القبائل التي قادت المقاومة، قد استوعب بسرعة، مدى رمزيتها السياسية والاجتماعية. فعمل على تفكيكها وتحطيمها. لأن القبيلة، هي الحقيقة السياسية الوحيدة الراسخة في المجتمع الجزائري، تمت عملية التفكيك، بدعوى إدماج السكان الأصليين " المتوحشين " في " أنوار " الحضارة الغربية، إذ كانت المكاتب العربية، تعتبر جمود المجتمع الأصلي، راجع إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.[1] وسار التفكيك الاجتماعي على عدة محاور:

- نزع ملكية الأراضي.
- تفكيك القبيلة إلى دواوير.
- إنشاء الملكية الخاصة داخل الدواوير.

1) نزع الملكية :

فيما يخص نزع الملكية، فإن معظم التشريعات العقارية، الصادرة في ق 19م، كانت ترمي إلى الاستحواذ على الأراضي المملوكة للقبائل وتوزيعها على المستوطنين:

- اعتبارًا من قانون 21 جويلية 1846، الذي اعتبر كل الأراضي الغير الموثقة، خاضعة لأملاك الدولة. إلى قانون 16 جوان 1851 الذي جاء لتلبية مطالب المستوطنين في الاستيلاء على مزيد من الأراضي. فتحت غطاء المحافظة على الأمن وتوسيع نفوذ الدولة الفرنسية وتوزيع الأراضي الفائضة على احتياجات كل عرش، قامت

السلطات بموجب هذا القانون بالاستيلاء على أراضي الأعراش، لأن وجود الأراضي في حوزة الجزائريين يحول دون توسيع الاستيطان الأوربي.

- شعر نابوليون الثالث - بدعم المكاتب العربية - بخطورة هذه السياسة، على الأمن الاجتماعي وأصدر قانون 22 أبريل 1863، الذي يحدد كيفية المحافظة على الملكية العقارية في الجزائر. فأرسل رسالة إلى الحاكم العام للجزائر، أكد فيها حقوق الجزائريين الشرعية وختم رسالته قائلا: " بأنني إمبراطور الجزائريين والفرنسيين في آن واحد ".[2] باختصار، حاول نابوليون الثالث، توفير حماية شكلية للجزائريين وممتلكاتهم. بالاعتراف:

-1) ملكية البايليك

- 2) بالأراضي المملوك لفرد أو جماعة

-3) بالملكية الجماعية.

غير أن نظام العمل الجديد، قد قضى على العروش. وهذا يعني القضاء على الملكية الجماعية للعرش، وتعويضه بنظام ملكية البلدية. كما أن ملكية البلدية للأرض، يعني حق التنازل عنها أو بيعها للمعمرين.

- لكن انهيار الإمبراطورية، أدى إلى نهاية الصراع بين المعمرين والحكومة الفرنسية حول كيفية تسيير الجزائر. إذ أصبح هؤلاء يسيطرون على مقاليد الأمور حيث صدر قانون 21 جوان 1871، الذي ينص على منح 100000 هكتار للاجئين من الالزاس واللورين. كما اقترحت لجنة برلمانية مصادرة 340000 هكتار.

لم يكتف البرلمان بهذا، بل أعطى موافقته على مصادرة أراضي السكان الثائرين عليه، مما نتج عنه مصادرة 313 بلدة، قدرت مساحتها 2639600 هكتار.[3]

هكذا، أصبح المستوطنون يسطيرون على أغلب الأراضي الخصبة، ولم يتركوا للجزائريين، إلا ما يسمح به ضمان السلم الاجتماعي.

2) تفتيت القبائل إلى دواوير:

بعد أن قضى الاستعمار على القاعدة المادية، التي ترتكز عليها القبائل المتمثلة في الملكية الجماعية للأرض، بمصادرة أهم الأراضي وأخصبها، وتوزيعها على المستوطنين. انتقلت السلطات الاستعمارية إلى تفكيك النظام الاجتماعي لهذه القبائل، بتفتيتها إلى دواوير. والدوار نظام إداري يقوم على أساس وجود مجموعات غير متجانسة من السكان في منطقة معينة. ومجموعة من الدواوير تنتمي إلى بلدية. هذه البلدية غالبا ما تكون مختلطة خاضعة مباشرة للسلطات العسكرية الفرنسية.

جاء هذا التنظيم الإداري الجديد بموجب قانون 22 أبريل 1863 السالف الذكر. هذا القانون لم يكن يهدف إلى تكسير النظام الاقتصادي للقبيلة فحسب، وإنما كان يرمي إلى أحداث قطيعة اقتصادية، اجتماعية ونفسية للفرد مع القبيلة. وقد أكد هذا الهواري عدى: " إن التعديلات الذي وقعت على نمط الإنتاج الفلاحي، لم تكن في طبيعته فحسب وإنما على عناصره التأسيسية. إن نمط الإنتاج ليس عملية تقنية اقتصادية ذات متغيرات مادية. ولكنه كذلك نظام اجتماعي. أو على الأقل جزء مهم من النظام الاجتماعي "[4]

هذا يعني أن فصل الفرد عن الكيان السوسيو- اقتصادي الذي تربي فيه وكون أحاسيسه وذكرياته التي تحدد انتمائه، يجعله يشبه السمكة خارج البحر، أي يصبح شخصا منزوعا من جذوره وبلا هوية ينتمي إليها، وهذا أصعب ما يصطدم به الإنسان، لأن حياة الجماعة والملكية الجماعية حافظتا على التوازن بين الإنسان والمكان المرتكز على المنطق الداخلي للقبيلة. أدت هذه السياسة التفكيكية إلى تمكن فرنسا في نهاية 1870 من القضاء على 374 عرش وإنشاء 656 دوارًا يتواجد بها 1057.066 نسمة. يقيمون في مساحة لا تقل عن6833751 هكتار.[5] بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية التي أحدثتها هذه

العملية. كانت ترمي إلى القضاء على الأرستقراطية القبلية والزعماء المحليين لأن: " القبائل لم تعترف بالزعامة عليها إلا لشيوخها الوراثيين، الذين ينتمون إلى أسر نبيلة من أصل محارب (الأجواد) والدواويدة الذين يزعمون الانتماء إلى قريش. ولا تعترف بالتحكيم إلا للمرابطين من بينها " [6] لكي تفتح المجال للقياد لكي يعيثوا في الأرض فساداً. والتعيين في منصب القايد لا يتوقف على كفاءات أو مؤهلات، وإنما يتوقف على الولاء لفرنسا. وكما قال الشريف بن حبيليس سنة 1913 فإن 8/13 من القياد المعينين لا يعرفون الكتابة والقراءة.[7]

نستنتج بأن عملية التفكيك التي أصابت البنية السوسيو- اقتصادية للقبائل، أدت إلى إضعاف العلاقات التقليدية. لأنها افتقدت قاعدتها المادية المتمثلة في الملكية الجماعية للأرض حدتها. مما جعل هذه العلاقات الاجتماعية والدينية والنفسية تتراجع إلى الأسرة كملاذ أخير للمحافظة على القيم الهوياتية.

3) إنشاء الملكية الخاصة:

بعد أن قضت السلطات الاستعمارية على القاعدة المادية التي ترتكز عليها القبائل، عن طريق المصادرة المكثفة للأراضي، وبعد تفتيت هذه الكيانات السياسية والاجتماعية إلى دواوير صغيرة، يسكنها مجموعة من السكان، يفتقدون إلى التجانس، انتقلت إلى تحطيم المقوم الأخير للمنظومة الاجتماعية التقليدية. والمتمثل في الملكية الجماعية للأرض. وقد تمت هذه السياسة – ظاهريًا – تحت شعارات إدماج السكان المحليين في "عالم الحضارة الأوربية ". من خلال القضاء على الأطر الجماعية المسببة للجمود الاجتماعي والاقتصادي. ولا يتم ذلك إلا من خلال تشجيع النزعة الفردانية والتبادل الحر.

لكن – في الواقع – كانت سياسة خوصصة ملكية الأراضي، تهدف أساسا إلى نزع الحواجز التي، تحول دون استيلاء المستوطنين على ما تبقى من أرض لدى الجزائريين. وما يؤكد هذه النوايا أن رئيس بلدية الخروب اقترح على

الحاكم العام، الإسراع في إنشاء الملكية الخاصة، وتقنين حرية المبادلات، بالشكل الذي يسمح للمستوطنين بالاستلاء على10/9 من الأراضي خلال مدة سنة.[8]

وقد جاء قانون WARNIER المؤرخ في 1873/07/26، ليؤكد هذه الرغبة، بنصه على اعتبار كل الأملاك العقارية خاضعة للقانون الفرنسي. هذا يعني أن أراضي العروش ينبغي أن تقسم ولم يعد من حق المسلمين المحافظة على الأملاك الجماعية.

زيادة على ذلك، نتج عن هذا القانون، نوع من المضاربة والتسابق إلى التخلص من الأراضي. الشيء الذي أدى إلى قيام نزاعات وحزازات محلية بين الجزائيين. ثم أن الفرنسيين أنفسهم استغلوا هذه النقطة بالذات وحرضوا الملاك الصغار والورثة على المطالبة بحقوقهم للتغلب على خصومهم في حالة ما إذا آل الأمر إلى المحاكم لتبث في الأمر. ومما لا جدال فيه هو أن عدداً لا يستهان به من سكان البلد الأصليين قد خسروا أراضيهم في النهاية، نظراً لقلة إلمامهم بالإجراءات القانونية الدقيقة، التي ينبغي اتباعها لإثبات حقوق الملكية وربح المعركة ضد المهاجرين الأجانب[9]

نستنتج من كل هذا أن عملية التفكيك للأطر الاجتماعية التقليدية، المتمثلة أساسا في نظام الجماعة والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج التي تهيكلها القبيلة، تمت على مراحل منهجية:

- المرحلة الأولى ارتكزت على المصادرة المكثفة لأراضي القبائل لصالح المستوطنين، لكي تفتقد هذه المؤسسة الاجتماعية إلى قاعدتها المادية.
- ارتكزت المرحلة الثانية على فصل السكان عن القبيلة، بتفتيتها إلى مجموعة من الدواوير غير متجانسة.

– أما آخر مرحلة فركزت على القضاء على نظام الجماعة وفردنة الإنسان الجزائري، عن طريق فرض الملكية الخاصة وعدم الاعتراف بالملكية الجماعية. أدى كل هذا إلى القضاء على مؤسسة القبيلة في أهم مقوماتها (نظام الجماعة والملكية الجماعية)، مما ساهم في تقهقر الأطر الاجتماعية السائدة وتراجع للهوية الثقافية. لكن هذا التقهقر للأطر الاجتماعية، لم يكن نفسه في الجبال والسهول. لأن الضغط الاستعماري كان أقوى وأشد وقعا في السهول. أين تم تشويه نمط الإنتاج الزراعي – ليس في شكله فحسب – إنما في عناصره التأسيسية. وهذا من خلال الخلخلة التي أحدثها النظام الاستعماري والتشوهات الثقافية للمنظومة الثقافية الناتجة عن إعادة تنظيم الملكية العقارية. على غرار السهول، فإن غلق المسارات الرعوية ، أدى إلى تفكيك القبائل في الهضاب العليا.

على العكس من ذلك ، فإن النظام العشائري – رغم تضييق الخناق عليه – بقي صامداً في المناطق الجبلية، لأن نمط الإنتاج الزراعي والمنظومة الثقافية لم تعدل أو كان التأثير الاستعماري عليها طفيفا.

تطرق بياربورديو لهذه الوضعية وتحدث عن مثاقفة Acculturation بالنسبة للجبال وعن تقهقر للهوية الثقافية بالنسبة لسكان السهول Déculturation:

ففيما يخص الجبال، فإن عملية التحول، حدثت بفضل احتكاك بسيط مع المجتمع الرأسمالي. أما بالنسبة للسهول، فإن هذا الاحتكاك تم عن طريق التفكيك المكثف للهياكل التقليدية. هذه الأخيرة صمدت في القبائل والأوراس وفي كل المرتفعات الجبلية. أما في السهول التي كانت وجهة للمستوطنين ومرتكزاً لهم لما تحتويه من أراضي خصبة ، فتمت إذابتها

والقضاء عليها وفي هذا المجال كتب بيربورديو: "في حالة الأولى: إن النظام الاجتماعي القديم ، التقاليد والقيم النظامية استطاعت الصمود والتكيف :

يمكننا التكلم عن مثاقفة بسيطة ، كانت نتيجة الاتصال بين المجتمعين والتبادلات الثقافية التي تتبع هذا الاتصال ، والتي سياقها النظام الاستعماري . الشيء الذي أعطاها طابع خصوصيا .

في الحالة الأخرى : فإن التدمير العنيف للقواعد الاقتصادية للمجتمع القديم ، أدى إلى تفكيك المجموعات الاجتماعية وإضعاف التقاليد الثقافية . إن القوة المهيمنة ، الممنهجة والموجهة بإرادة تدمير الأسس الاقتصادية للنظام الاجتماعي التقليدي ، يمكن اعتبارها بأنها تدمير حقيقي للهوية الثقافية " Déculturation "(01)

نستنتج من هذا ، أنه في المرتفعات الجبلية التي تعتبر مناطق مغلوقة بحكم موقعها الجغرافي – وبإعتبارها مناطق غير مفيدة بالنسبة للاستعمار – حافظت الأطر الاجتماعية التقليدية على أهم مقوماتها . رغم التشوية الذي لحق بها. أما في المناطق السهلية ، والتي هي مناطق مفتوحة في وجه الغزاة الأجانب تاريخيا ، حيث تركزت عملية الاستيطان عليها ، فإن المنظومة الاجتماعية تم تدميرها تدميرا شبه كلي، مما جعل هذه التقاليد الاجتماعية والدينية تلتجئ إلى العائلة الموسعة لحمايتها من الذوبان، أي أن الأسرة تكفلت بصيانة الهوية . لكن الوضع الاقتصادي يفرض نفسه ، لأن تلبية الحاجيات الاستهلاكية العائلية يستلزم تقوية الإنتاج. وهذا لا يكون إلا بفضل التلاحم بين أفراد العائلة. لكن العائلات الموسعة لم تستطع المحافظة على وحدتها بسبب التفقير التام، الناتج عن توسع العائلة وعدم كفاية الأرض الهشة أصلا لضمان الحد الأدنى للعيش المشترك، هذه الوضعية تتطلب خروج أفراد العائلة للبحث عن عمل خارج المستثمرة الفلاحية، سواء في مزارع المستوطنين، أو الزحف الريفي إلى المدن أو الهجرة إلى الخارج الشيء الذي يشجع الفردانية ويضعف العلاقات التقليدية وروح الجماعة، التي تحولت إلى مجرد مخيال باهت في ذاكرة هؤلاء الأفراد .

إن هذه الإزدواجية بين الجبل والسهل، وعملية التفكيك غير المتوازنة بينهما، سوف تترك أثارها العميقة على المراحل القادمة لتاريخ المجتمع الجزائري وتطور تركيبة السلطة فيه.

ثانيا) تناقضات النظام الاستعماري :

إن الشعارات الفرنسية المرافقة لعملية التفكيك الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، والتي تدّعي إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي ونقلهم من الحياة " البدائية" إلى " أنوار" الحضارة الأوربية، تهاوت أمام التناقضات الملازمة للنظام الاستعماري.

لأن الإدماج يجب أن يرفق برفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للجزائريين، إلى المستوى الذي بلغه المجتمع الفرنسي، وهذا ما يتناقض كليا مع السياسة الاستعمارية المستندة على قمع واضطهاد واغتصاب حقوق الجزائريين وبالتالي التنكيل بهم وتشريدهم.

هذه السياسية العنصرية وما نتج عنها، أزالت المساحيق التي كانت تختفي وراءها لإيهام الرأي العام، وأكدت أن جوهر السلطات الاستعمارية يتناقض مع الحضارة والتطور. بل أنها تتطابق مع تحقير الآخر واستئصاله من الوجود، وإن اعترفت به إلا ليكون في خدمتها وتحت سيطرتها. هذه هي نظرة المركزية الأوربية التي ترى في الإنسان الأوربي محور الكون . وفي هذا الإطار صرح (ميزفيل) أول رئيس لمحكمة الجزائر بعد سنة 1870 : " يتعين على جميع السكان أن يذوبوا في الحضارة الفرنسية. وأن يدركوا أن قدوم شعب من الشمال جاء ليستقر .... وأن المشكل الذي يواجه سياسة الإدماج، هو وجود مجتمعان مختلفان في كل شيء: في العقيدة ، في الفكر، في العادات وفي التقاليد. ولذلك لا يمكن دمجهما إلا بابتلاع شعب لشعب " [11]

وتدعمت السياسة الاستئصالية، بعد سقوط إمبراطورية نابوليون الثالث، الذي كانت سياسته متوازنة نحو العرب نوعا ما، كذلك بعد فشل ثورة المقراني

1871 استبعدت كل سياسة حمائية، ترمي إلى تشجيع تطور المسلمين. ومنذ ذلك الحين أصبحت الجزائر جمهورية فرنسية صغيرة، لا وزن فيها إلا لمصالح المستوطنين الفرنسيين دون غيرها.

إن السياسة الاستيطانية الاستعمارية، كانت بعيدة عن قبول اندماج حقيقي للجزائريين مع فرنسا، حيث قسمت السكان إلى مجتمعين متباعدين بينهما، سواء في الحقوق السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية:

- مجتمع المستوطنين الخاضع للقوانين الفرنسية والمتمتعين بكامل الحقوق السياسية. والبحبوحة الاقتصادية.

- مجتمع الجزائريين الغارق في الجهل والفقر والتفكك الاجتماعي الخاضع لقوانين خاصة تهدف إلى إخضاعه وإذلاله. ويرى روبير أجيرون: " **لم تكن مسألة دمج الجزائريين اعتبار المسلمين فرنسيين وبالعكس تماما، فإن سياسة الإخضاع هي التي طبقت عليهم، فقد أنشأ لهم قانون الأهالي 1881 سلسلة من العقوبات غير المألوفة في القانون العام . وكانت الغاية الاحتفاظ للحكام الإداريين بالصلاحيات الزاجرة الممنوحة للضباط كي يفرضوا أنفسهم على القبائل التي لم تخضع بعـــد.**" (21)

هذا القانون، (قانون الأهالي Code de l'indiginat) هو عبارة عن مجموعة من النصوص وضعت بغرض فرض النظام والانضباط في صف السكان المسلمين. يتعين عليهم أن يظهروا الطاعة العمياء للأوربيين. وقد بقي ساري المفعول حتى سنة 1944بفضله حدد المستوطنون إجراءات معاقبة المسلمين وإجبارهم على دفع الضرائب بدون نقاش، ومنعهم من امتلاك الأسلحة، وعدم الذهاب إلى الحج بدون رخصة، والطاعة التامة لسلطة الأوربيين. وتتم هذه العقوبات خارج السلطات القضائية.

ونظرًا للتجاوزات الخطيرة للمستوطنين في الجزائر والتي أصبحت تهدد الأمن الاجتماعي، تم تأسيس لجنة من مجلس الشيوخ سنة 1891 برئاسة "جول فيري" لدراسة الأوضاع. وعقب زيارة اللجنة إلى الجزائر صرح "جول فيري" أمام

البرلمان الفرنسي: " إنه من الصعب على المرء أن يقنع المهاجر الأوروبي ، أن هناك حقوقا لأناس غيره في بلد عربي . كما أنه من الصعب على الإنسان أن يقنع الأوربي بأن الجزائري، ينتمي إلى جنس غير ذلك الجنس البشري، الذي خلق لنفرض عليه الضرائب واستعباده" (13)

نستنتج أخيرا بأن سياسة الاستئصال والقمع والاضطهاد المسلطة على الجزائريين تتناقض مع الشعارات المرفوعة، المنادية بتحضير الإنسان الجزائري. وهذا ما جعل الجزائريين لا هم مواطنون فرنسيون، ولاهم مستقلون، معترف لهم بشخصيتهم. وعن هذه الوضعية صرح أحد أعضاء لجنة "جول فيري بقوله : " لقد حطمنا الكيان الإنساني للمجتمع الجزائري، دون أن نفتح المجال للجزائريين أن ينضموا إلى مجتمعنا " (14)

كانت أعمال التدمير التي سببتها السياسة الاستعمارية، أخلاقية أيضا، وكانت نتائجها أطول مدى. وقد قال فيها ATOCQUEVILLE: " إننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا " (15)

أدى كل هذا ، إلى شعور الجزائريين بوحدتهم وبوضعيتهم المزرية، حيث أخذوا يتكتلون في تجمعات سياسية للمطالبة بحقوقهم. مثل تلك المطالب التي رفعتها حركة الشباب الجزائري بزعامة الأمير خالد. والتي كانت تطالب ببعض المطالب البسيطة مثل المساواة والاندماج الحقيقي ، لكنها جوبهت بالرفض التام من طرف السلطات الاستعمارية. وأمام هذه الوضعية صرح فيوليت سنة 1931: " إذا بقيت الجزائر إقطاعية خاصة بالمستوطنين ، فإن فرنسا ستسحب بعد عشرين سنة " (16)

وأوضح مذكرًا بمطالب الجزائيين " اقترفت فرنسا الخطيئة التي لا تغتفر، فإن لم تفهم هؤلاء الشبان، فإنهم سينساقون، كما في الهند الصينية، إلى شعور وطني ساخط ." (17)

لقد صدقت نبوءة فيوليت حيث بدأت تتجذر المطالب الوطنية وبدأ الالتفاف حول الحركة الوطنية، التي أدت إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى.

هوامش :

1- شارل روبير أجيرون –تاريخ الجزائر المعاصر –ترجمة عيسى عصفور OPU –الجزائر 1982 –ص 59

2) BONTEMPS Claude– manuel des institutions Algériennes– Paris– ed Cujas- 1976- p287

3) عمار بوحوش –التاريخ السياسي للجزائر (من البداية لغاية 1962) –دار الغرب الإسلامي بيروت 1997 ص 159.

4) ADDI Lahouari – de l'Algérie pré-coloniale à l'Algérie coloniale (Economie et Société) Enal – Alger – 1985 , p 95

5) BONTEMPS . C – OPCIT – p 289

6) شارل روبرت اجيرون –مرجع سابق ص 13

7) عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر- مرجع سابق- ص 169

8) ADDI EL houari de l'Algérie prés coloniale à l'Algérie coloniale OPCIT . p 57

9) عمار بوحوش تاريخ الجزائر السياسي مرجع سابق ص 141 –142

10) BOURDIEU . P. – le déracinement – ed du Minuit - Paris – 1964 – p 30-31

11) عمار بوحوش ، العمال الجزائريون في فرنسا –الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر –1979- ص 70 – 71

12) شارل روبيرت أجيرون –مرجع سابق ص 104

13) عمار بوحوش –تاريخ الجزائر السياسي –مرجع سابق ص 189

14) المرجع نفسه - ص 189

15) شارل روبيرت أجيرون –مرجع سابق ص 36

16) المرجع نفسه ص 120

17) نفس المرجع ص 120